Public Disclosure Authorized

للاستخدام الرسمي فقط

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات البرنامج

(PID)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 06 فبراير شباط 2023 | تقرير رقم: PIDA35485

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الضفة الغربية وقطاع غزة	P179609	منحة لأغراض سياسات التنمية 13 (P179609)	
المنطقة	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)	أداة التمويل
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	23 مارس/آذار -2023	الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار	قرض لأغراض تمويل سياسات التنمية
المقترض/المقترضون		الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	
منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)		وزارة المالية	

الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للعملية المقترحة هي: (1) تحسين التوازن الهيكلي للمالية العامة وتدعيم فعالية الشراء العام، و(2) تدعيم نزاهة وسلامة القطاع المالي ومتابعة تحقيق التحول الرقمي.

التمويل (بملايين الدولارات)

الموجز المختصر

إجمالي التمويل	30.00

التفاصيل

إجمالي التمويل المقدم من خارج مجموعة البنك الدولي	30.00
الصناديق الاستئمانية	30.00

القرار
أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة

1. عمل البنك الدولي على نحو وثيق مع السلطة الفلسطينية منذ عام 2008 من خلال 12 منحة لأغراض سياسات التنمية لمساندة جهود الإصلاح في المجالات الرئيسية. وتعتمد المنحة المقترحة لسياسات التنمية رقم 13، بمبلغ 30 مليون دولار، على الجهود التي ساندتها العمليات السابقة، وتقدم تمويلا في الوقت المناسب للسلطة الفلسطينية للتعامل مع الضغوط الحالية على المالية العامة. وتركز هذه العملية على المدى المتوسط على الأولويات الإستراتيجية الواردة في خطة التنمية الوطنية للسنوات 2021-2023. وتتضمن هذه المنحة ركيزتين هما: (1) تحسين التوازن الهيكلي للمالية العامة وتدعيم فعالية الشراء العام، و(2) تدعيم نزاهة وسلامة القطاع المالي ومتابعة تحقيق التحول الرقمي. وتأتي هذه المنحة في وقت حافل بالتحديات بالنسبة للسلطة الفلسطينية وهي تتعامل مع وضع صعب للغاية على مستوى المالية العامة أجبرها على تراكم متأخرات كبيرة للقطاع الخاص ودفع رواتب جزئية لموظفيها. وستتيح هذه

المنحة التي تبلغ قيمتها 30 مليون دولار بعض التمويل الذي تشتد الحاجة إليه لمساعدة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات المالية العامة، لاسيما في خضم زيادة الاستقطاعات التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا من إيرادات المقاصة.[1] وستعمل هذه المنحة بصورة مباشرة على الحصول على تمويل من مانحين آخرين من خلال الصندوق الاستئماني متعدد المانحين- المظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود (PURSE)، والصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي لمساندة الاقتصاد الفلسطيني وتدعيم قدرته على الصمود (ESPERE). ويدير البنك الدولي هذين الصندوقين، ومن خلالهما يتم صرف الأموال بناءً على التقدم المرضي في الإصلاحات المحددة في مصفوفة هذه المنحة. وعلى الرغم من أن هذه العملية قائمة بذاتها، فإن هذه المنحة المقترحة تعتمد على الإصلاحات التي ساندتها العمليات السابقة، حيث تخدم هاتان الركيزتان أجندة الحوكمة والشفافية لجعل عملية الإصلاح مستمرة على المدى الطويل.

2. وما فتأت الأراضي الفلسطينية تواجه اضطرابات سياسية لفترة طويلة وحلقات من مسلسل العنف بين الحين والآخر على مدى العقدين الماضيين، وهو ما تسبَّب في تفاقم التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد سجلت تدفقات التحويلات المالية الوافدة هبوطاً كبيرا في السنوات الأخيرة، وخاصة تمويل المانحين، مما زاد من الضغوط لإطلاق عجلة النمو وإزالة المعوقات أمام بيئة الأعمال. وتسببت القيود على التجارة والحركة في ارتفاع مخاطر تعطُّل المشروعات الاستثمارية والتجارة واستمرار تدني مستويات الاستثمار، مما نتج عنه التوجُّه نحو الخدمات غير التجارية التي لا تنطوي على إمكانات كبيرة لنمو الإنتاجية. وعلى الرغم من استمرار انتعاش الاقتصاد من صدمة جائحة كورونا في عام 2022، فقد تباطأ النمو مقارنة بعام 2021، ولم ينتعش الاقتصاد بعد إلى مستويات ما قبل كورونا.

3. واستنادا إلى أحدث البيانات الرسمية المتاحة، كان 22% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر بأسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2011 بواقع 5.5 دولار للفرد في اليوم في 2017/2016. وفي الضفة الغربية، تعتبر معدلات الفقر أقل، ولكنها تتأثر حتى بالصدمات الصغيرة في نفقات الأسرة، أما في قطاع غزة فإن أي تغير في تدفقات المساعدة الاجتماعية قد يؤثر تأثيرا كبيرا على رفاهية السكان. وتشير تقديرات البنك الدولي على أساس معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أنه في 2020 قفز معدل الفقر إلى 29.7%، وهي زيادة قدرها نحو 8 نقاط مئوية عن مستواه في 2016. ومع انحسار تداعيات جائحة كورونا، يُقدَّر أن معدل الفقر قد انخفض إلى 27.3% في 2021. وبناءً عليه يبلغ عدد الفقراء نحو 1.5 مليون شخص.

للاستخدام الرسمي فقط

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية بين البنك الدولي ومصر

4. تسهم هذه العملية المقترحة في تنفيذ إستراتيجية مساعدات مجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة (للسنوات المالية 2022-2025). وسيُعزز إصلاح نظام الشراء العام الذي تسانده هذه المنحة إدارة الموارد والشفافية في القطاع العام. ويرتبط ذلك بمحور التركيز الأول لإستراتيجية المساعدة، وهو "تدعيم المؤسسات من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي"، لاسيما من خلال الهدف 1.1 الذي يستهدف تأصيل المساءلة على مستوى المؤسسات وتحقيق الشفافية فيها. ومن المتوقع أن يسهم الإجراء المسبق 4، الذي يركز على تحديث قوانين وتعليمات مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، في نهاية المطاف في تحسين بيئة عمل القطاع الخاص بشكل عام، مما يسهم في تحقيق الهدف 2.1 من إستراتيجية المساعدة التي تهدف إلى "تحفيز تنمية القطاع الخاص على نحو شامل للجميع". وفي إطار الركيزة 2، يعمل الإجراء المسبق 5 الذي يساند قانون المدفوعات واستخدام الأموال الإلكترونية والإجراء المسبق 6، الذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي للمرأة، على المساهمة في محاور التركيز المشتركة لإستراتيجية المساعدة، ويشمل ذلك "الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية" و"تضييق الفجوات بين الجنسين".

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

5. الأهداف الإنمائية للعملية المقترحة هي: (1) تحسين التوازن الهيكلي للمالية العامة وتدعيم فعالية الشراء العام، و(2) تدعيم نزاهة وسلامة القطاع المالي ومتابعة تحقيق التحول الرقمي.

النتائج الرئيسية

6. تشمل النتائج الرئيسية المتوقعة من هذه العملية: 1) نسبة تحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية إلى إيرادات الضرائب المحلية ستبلغ 39% في ديسمبر/كانون الأول 2024، 2) عدم تجاوز عدد الموظفين المدنيين وموظفي الأجهزة الأمنية المعينين حديثا على كشوف رواتب السلطة الفلسطينية كنسبة من إجمالي الخارجين من الخدمة 50% في 2023، 3) قيام 80% من موظفي الشراء العام بإتمام برنامج التدريب على الشراء في ديسمبر/كانون الأول 2024، (4) قيام سلطة النقد الفلسطينية بعمليات تفتيش ميدانية للبنوك المرخصة التي تمثل 85% من مجموع الأصول المصرفية، وبالتالي التحقق من الامتثال للإجراءات الجديدة بشأن المعلومات الخاصة بالملاك المنتفعين في ديسمبر/كانون الأول 2024، 5) زيادة عدد المعاملات بدون نقد بنسبة 150% في ديسمبر/كانون الأول 2024، و6) بلوغ عدد الشركات المملوكة للنساء التي تصل إلى خدمات التمويل الأصغر وفقا للتعريف الجديد في سياق هذه المنحة 1500 شركة في ديسمبر/كانون الأول 2024.

د. وصف المشروع

[1] الإيرادات التي تحصلها إسرائيل لحساب السلطة الفلسطينية وتحولها إليها.

7. تدعم الركيزة 1 في هذه العملية الجهود الرامية إلى تعزيز الإيرادات المحلية من خلال الإلزام باستخدام بوابة إلكترونية من خلالها يتم فحص إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة من الشركات ومؤسسات الأعمال، و عدم تجاوز عدد الموظفين المعينين حديثا على كشوف رواتب السلطة الفلسطينية كنسبة من إجمالي الخارجين من الخدمة 50% في عام 2023 لترشيد الإنفاق على فاتورة الأجور. كما تهدف الركيزة 1 أيضا إلى تطبيق برنامج تدريب دائم للعاملين في مجال الشراء العام في السلطة الفلسطينية واعتماد آلية مستقلة لتدعيم فعالية وظيفة الشراء العام، وبناء عليه تأصيل مبدأ المساءلة.

8. وتركز الركيزة 2 على القطاع المالي وتدعم الجهود الرامية إلى تحديث الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب في الأراضي الفلسطينية من خلال سن قانون حديث لمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب يتسق مع أفضل الممارسات الدولية. كما تدعم الركيزة 2 أيضا جهود السلطة الفلسطينية في النهوض بأجندة التحول الرقمي من خلال سن قانون وطني للمدفوعات ينظم استخدام الأموال الإلكترونية. وتدعم هذه الركيزة تطوير البنية التحتية للبيانات اللازمة للنهوض بالشمول المالي للمرأة من خلال التغطية المستهدفة التي تراعي تحقيق المساواة بين الجنسين والبرامج المستندة إلى أدلة وشواهد. ومع ملاحظة التراجع المستمر لمشاركة المرأة في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تواجه النساء أيضا على نحو غير متناسب حواجز في الحصول على التمويل تحول دون مشاركتهن في الاقتصاد الرسمي. ويمكن أن يتيح الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية فرصا اقتصادية للمشاريع الصغرى التي تديرها النساء والمملوكة للنساء، ومن الضروري اتباع نهج أكثر شمولا للمساواة بين الجنسين يستند إلى أدلة والشواهد، وتسانده هذه المنحة التي نحن بصددها، لتدعيم التزام المؤسسات المالية بتشجيع ريادة الأعمال النسائية.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

9. يعتمد تصميم نهج المتابعة والتقييم المعتمد في هذه المنحة على الممارسات الخاصة بعمليات سابقة. وتمت مناقشة إطار النتائج المقترح والاتفاق عليه مع السلطات، وتم تطويره بالتشاور مع شركاء تنمية آخرين. وبالتوازي مع عمليات سابقة، يستهدف إطار النتائج رصد التقدم المحرز في كل من منحة أغراض سياسات التنمية وتنفيذ الصندوق الاستئماني للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود، والذي يعد مصدرًا آخر للموارد التمويلية المقدمة من الجهات المانحة من أجل الموازنة، بالاتساق مع أجندة السياسات الوطنية. وبما أن كلّاً من منحة سياسات التنمية والصندوق الاستئماني للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود يساند تنفيذ الأهداف الرئيسية المحددة لاستراتيجية السلطة الفلسطينية، ويهدف إلى توفير دعم مالي مستقر ويمكن التنبؤ به إلى موازنة السلطة الفلسطينية، فقد أتاحت أوجه التكامل في أطر النتائج لكليهما ميزة إضافية لتنفيذ الإصلاح. والمؤشرات المستخدمة هي قياسات مباشرة للأهداف الإنمائية، بناء على البيانات التي تم جمعها من خلال دائرة الإحصاء، ووزارة المالية والوزارات التنفيذية، وسلطة النقد، وتتمتع السلطة الفلسطينية بالمسؤولية الكاملة عنها.

10. تم إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات المتابعة في وزارة المالية الفلسطينية. وبناء على المعطيات المقدمة من الوزارات التنفيذية والجهات الأخرى، تقوم السلطة الفلسطينية بإعداد تقارير ربع سنوية بصورة دورية لرصد ومتابعة الأداء في إطار هذه المنحة و الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود. ويُستخدم الترتيب ذاته لرصد التقدم المحرز بالمقارنة مع برنامج السلطة الفلسطينية متوسط المدى. ولم تُستخدم ترتيبات المتابعة الموضوعة في سياق منح أغراض سياسات التنمية والصندوق الاستئماني للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود لأغراض هذه العمليات فحسب، بل هناك شواهد على مساهمة هذه الترتيبات في بناء ترتيبات مؤسسية أقوى لمتابعة جهود السلطة الفلسطينية الإصلاحية الأوسع نطاقاً.

و. الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية، والجوانب الخاصة بالبيئة والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية

الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية

11. من المتوقع أن يكون التأثير على أوضاع الفقر والأوضاع الاجتماعية عموماً جراء الإجراءات المسبقة التي ستساندها هذه العملية إيجابياً إلى حد كبير أو محايداً. تهدف الجهود المبذولة في إطار الركيزة 1 إلى تحسين التوازن الكلي للمالية العامة وتدعيم فعالية الشراء العام. وقد يؤدي تطبيق أدوات رقابة أقوى على الإنفاق وزيادة الإيرادات مع تعزيز مساءلة النظام العام إلى زيادة الاحتياطيات الوقائية التي تدعم المالية العامة للسلطة الفلسطينية، وهو ما قد يمكنها من زيادة تمويل برامج المساعدات الاجتماعية التي لها أثر إيجابي على أوضاع الفقر. ولا يسمح قانون الخدمة المدنية في الأراضي الفلسطينية بإنهاء خدمة الموظفين إلا في حالات محددة للغاية، تتعلق في معظمها بالأداء.[2] ومن ثم، من غير المتوقع أن يؤدي الإجراء المسبق 2 الذي يركز على إعادة توزيع الموظفين العموميين إلى فقدان الموظفين لوظائفهم. ومن المتوقع أيضا تطبيق إصلاح بشأن إعادة التوزيع بشكل موحد على نطاق واسع، دون أن تكون هناك آثار سلبية أعلى على الموظفات. وفي إطار الركيزة نفسها، فإن تحسين عمليات الشراء يزيد القيمة مقابل المال، وهو ما يعود بالنفع على الفقراء أكثر من غيرهم، لأن الشرائح الأدنى تعتمد أكثر على الإنفاق العام. الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية نتيجة للإصلاحات التي يساندها المحور الثاني من

[2] وفقا للمادة 42 من قانون الخدمة المدنية، إذا حصل الموظف على 3 تقارير أداء سنوية "ضعيفة"، تنظر اللجنة المختصة في إنهاء خدمته بعد ذلك. والتقرير الضعيف يعني أن كفاءة الأداء أقل من 50%. وإنهاء الخدمة هو الخيار العاشر والأخير في مجموعة من العقوبات التي يمكن تطبيقها في حالة مخالفة الموظف للقوانين واللوائح والتعليمات والقرارات السارية في جهاز الخدمة المدنية، وفقا للمادة 68.

للاستخدام الرسمي فقط

المتوقع أن تكون محايدة أو إيجابية. ومن المتوقع أن يكون للإجراءات الرامية إلى تعزيز نزاهة وسلامة النظام المالي أثر محايد على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية. ومن المتوقع أيضا أن يكون للإجراء المسبق 5 الذي يهدف إلى الاستمرار في تحقيق التحول الرقمي واستخدام الأموال الإلكترونية أثر إيجابي على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية، حيث تزيد التكنولوجيات الرقمية من سرعة المعاملات وأمنها وشفافيتها وتتيح تطوير منتجات مالية مستدامة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة للغاية وغير المنتظمة. كما يتوقع أن يكون للإجراء المسبق 6 الذي يدعم تفعيل الشمول المالي للمرأة أثر إيجابي على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية. ووفقاً للدراسات السابقة، فإن الشمول المالي قد يخفف من حدة الفقر وعدم المساواة، من خلال تسهيل استخدام الخدمات المالية كالقروض والودائع وفرص الحصول على الائتمان. وقد يؤدي هذا إلى استثمارات في مجالات الصحة والتعليم، وحتى منشآت الأعمال الجديدة، الأمر الذي من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية.

الجوانب الخاصة بالبيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى

12. من غير المرجح أن تكون للإصلاحات التي تساندها هذه العملية آثار بيئية سلبية كبيرة. وتهدف الإجراءات المسبقة التي تساندها الركيزة 1 إلى تدعيم موقف المالية العامة وتعزيز فعالية الشراء العام، وليس من المتوقع أن يكون لها أي آثار بيئية سلبية. ومن غير المتوقع أيضا أن يكون للإجراءات المسبقة في إطار الركيزة 2 التي تدعم نزاهة وسلامة القطاع المالي ودعم الشمول المالي للمرأة أي أثر بيئي سلبي. ويتيح الإجراء المسبق الذي يساند التحول الرقمي واستخدام الأموال الإلكترونية تحويل الأموال دون الحاجة إلى فروع بنكية ذات وجود مادي، مما يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية التي يمكن أن يكون لها أثر بيئي إيجابي.

ز. المخاطر وإجراءات تخفيفها

13. يُعد التصنيف العام لمخاطر هذه العملية مرتفعاً. نظرًا لتزايد المخاطر السياسية والأمنية، واجهت الحكومة الائتلافية في إسرائيل التي تولّت الحكم في يونيو/حزيران 2021 تحديات داخلية، وقد خسرت أكثريتها في الكنيست. وأدى ذلك إلى التصويت على حل الكنيست، وقيام إسرائيل بإجراء الانتخابات الخامسة في 3 سنوات في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وأسفرت الانتخابات عن تشكيل حكومة يمينية، مما أدى إلى قدر كبير من عدم اليقين بشأن المستقبل السياسي. وعلى الجبهة الفلسطينية، أصدر الرئيس مرسوماً في يناير/كانون الثاني 2021 يحدد الجدول الزمني للانتخابات التشريعية والرئاسية، ولكن انتهى الأمر بتلك الانتخابات إلى الإلغاء، مما أدى إلى بقاء المجلس التشريعي معطلاً لأكثر من 15 عاماً، وتقويض الرقابة المتبادلة بين السلطات. وفي الأشهر الأخيرة، تصاعدت وتيرة الحوادث الأمنية. وفي حالة استمرار ذلك على مدى عدة أشهر وفرض مزيد من القيود من جانب حكومة إسرائيل، وخاصة على حركة وتنقل العمال، فإن هذا قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر. ويُعد عدم الاستقرار السياسي والقيود الإسرائيلية التي طال أمدها على الحركة والوصول إلى الموارد والأسواق والتجارة معوقات كبيرة في طريق التنمية. وهذا الوضع المتقلب قد يضعف رغبة السلطة الفلسطينية في الإصلاح، ومن ثَمَّ يعوق تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وفي إطار التخفيف من هذه المخاطر، تجري متابعة التطورات والمستجدات السياسية والأمنية بصورة منتظمة حتى تظل مجموعة البنك الدولي على وعي وحذر من أي موقف قد يتطلب إدخال تعديلات على عملياتها. وعلى الرغم من التحديات التي تكتنف السياق السائد، لا تزال السلطة الفلسطينية ملتزمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية في نطاق سيطرتها وهذه الإصلاحات أقل تأثرا بالعوامل الخارجية. ومن شأن التمويل المستمر للمشروعات الاستثمارية والمساعدات الفنية من جانب البنك الدولي أن يرسل بإشارة واضحة لجميع المانحين المعنيين بالتنمية بشأن الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدات للفلسطينيين. ومن شأن هذه التدابير جميعا أن تحد من الخطر على تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع.

14. تُعد مخاطر الاقتصاد الكلي مرتفعة. وعلى الرغم من النمو الجيد في عام 2021، بعد الركود الذي شهده عام 2020، تباطأ النشاط الاقتصادي في عام 2022 مع تضاؤل انخفاض تأثيرات فترة الأساس واستمرار محدودية مصادر النمو. ولا تزال مطالب المالية العامة مرتفعة للغاية لأن السلطة الفلسطينية استنزفت احتياطياتها المالية لتمويل عجز موازنتها معتمدةً على الاقتراض من البنوك التجارية المحلية، وتراكم المتأخرات. وفي ظل تراجع التمويل المقدم من الجهات المانحة في السنوات الأخيرة، فإن ذلك قد يؤدي إلى فجوات تمويل أكبر من المتوقع وهبوط كبير في معدلات الاستهلاك العام. وبالنظر إلى عدم وجود خيارات للتمويل البديل، قد تستمر السلطة الفلسطينية مرة أخرى في التأخُّر في دفع المستحقات لصندوق معاشات التقاعد، وللقطاع الخاص مما يؤدي إلى نقص في السيولة في الاقتصاد. وقد يؤدي تباطؤ النمو والضغوط المتزايدة على المالية العامة إلى صرف السلطة الفلسطينية عن تنفيذ الإصلاحات، مما قد يؤثر سلباً على تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وتبعث منحة سياسات التنمية المقترحة بإشارة قوية إلى المانحين مفادها أن البنك الدولي يُولي أهمية كبيرة لإحراز تقدم في تنفيذ خطة السلطة الفلسطينية للتنمية. وفضلاً عن ذلك، ستعبئ العملية موارد إضافية من خلال الصندوق الاستئماني للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود، الذي يديره البنك الدولي. وسيحد هذا من مخاطر انخفاض مساعدة المانحين على ماليات السلطة الفلسطينية. ومن شأن الإصلاحات التي تساند القطاع المالي، ومن ثم بيئة الأعمال، في سياق المساندة المقدمة في إطار هذه المنحة وغيرها من عمليات البنك في الآونة الأخيرة، أن تشجع على زيادة الاستثمارات الخاصة وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين النواتج الاقتصادية. ويُعتبر التصميم المتوازن لهذه العملية والتزام السلطة الفلسطينية القوي ببرنامج الإصلاح الذي تسانده هذه العملية، مما يسهم في ضبط أوضاع المالية العامة وخفض الاعتماد على مساعدات المانحين على المدى المتوسط، من العوامل المخففة للمخاطر لتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع.

15. تعد المخاطر المالية والتعاقدية كبيرة. وتحسنت درجة التصنيف بالمقارنة مع التصنيف السابق حيث كانت هذه المخاطر عالية، مع التخفيف من التراكم الكبير في أعمال إعداد القوائم المالية والعمل على إصدارها، وتسريع وتيرة إصلاحات إدارة الشؤون المالية العامة. ومع ذلك، فثمة متسع لإجراء تحسينات في نظام إدارة الشؤون المالية العامة، وخاصة في مجالات مثل تنفيذ الموازنة واللجوء إلى حل مشكلة المتأخرات. وقد تمثل جميع أوجه القصور في هذه المجالات عقبة في طريق قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق النتائج التي تدعمها هذه العملية، وعلى تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع بشكل عام.

للاستخدام الرسمي فقط

وللمساعدة في الحد من هذه المخاطر، قدَّم البنك الدولي والمانحون الآخرون مساعدات فنية إلى وزارة المالية في السنوات الأخيرة من أجل تدعيم المساءلة في نظام الإدارة المالية العامة.

مسؤولو الاتصال

البنك الدولي

نور ناصر الدين، عبدالوهاب خطيب
خبير اقتصادي أول

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)
ليلى صبيح الغريب
مدير عام العلاقات الدولية
mofirdg@palnet.com

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

وزارة المالية
ليلى صبيح الغريب
مدير عام العلاقات الدولية
mofirdg@palnet.com

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
Web: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رؤساء فريق العمل:	نور ناصر الدين، عبدالوهاب خطيب

تمت الموافقة

المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة:	ستيفان إمبلاد	18 - يناير/كانون الثاني -2023

للاستخدام الرسمي فقط

للاستخدام الرسمي فقط